سوريا: هجمات المسيرات التركية والطيران الروسي تتصاعد مع انعقاد آستانة

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

آب/أغسطس 2023

سوريا: هجمات المسيرات التركية والطيران الروسي تتصاعد مع انعقاد آستانة

إنّ الاستهداف المباشر لموظفي الإدارة الذاتية أو أي مدنيين آخرين لا تنطبق عليهم تصنيفات القانون الدولي المتعلقة بالوظائف القتالية المستمرة او المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية قد يرقى ليكون جريمة حرب

1. ملخص تنفيذي:

شهدت الأشهر الثلاثة الأخيرة تصاعداً ملحوظاً في وتيرة الاعتداءات التركية في الشمال السوري، حيث استهدفت مسيرة تركية سيارتين بريف مدينة القامشلي في محافظة الحسكة، أوائل آب/أغسطس 2023. أسفرت صواريخ المسيرة عن مقتل أربعة عناصر وجرح اثنين آخرين من "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، كانوا جميعهم متوجهين إلى منازلهم لقضاء إجازتهم الشهرية.

شكّلت تلك الضربة استمراراً لنمط واسع من الاستهدافات في مناطق سيطرة "الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا". حيث فصلت أربعة أيام فقط هذه الضربة عن أخرى شنتها مسيرة تركية في بلدة تل رفعت، بريف حلب الشمالي، وذلك بتاريخ **30** تموز/يوليو 2023، أوقعت حادثة القصف هذه أضراراً مادية بالمنزل المستهدف على أطراف البلدة.

فيما أدى استهداف لمسيرة تركية أخرى، بتاريخ **27** تموز/يوليو 2023، إلى مقتل ثلاثة عناصر من "قوات سوريا الديمقراطية"، جراء القصف على سيارتين على الطريق بين قريتي تل معروف وخزنة، بريف القامشلي/قامشلو الجنوبي.

وفي إحصائية لضربات المسيرات التركية غطت الأعوام 2021 و2022 و2023 حتى الثلث الأول من آب/أغسطس، رصدت "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" ما لا يقل عن **92** اعتداءً، أدّت إلى مقتل **83** شخصاً على الأقل، وجرح **55** آخرون على الأقل. وسط سكوت شبه تام من قبل المجتمع الدولي.

كان من بين القتلى: **21** مدنياً؛ بينهم **3** من موظفي الإدارة الذاتية. بالإضافة إلى **5** عناصر من "قوات الأمن الداخلي" (الأسايش)، و **7** عناصر من "وحدات حماية الشعب" (YPG)، و **8** عناصر من "وحدات حماية المرأة" (YPJ)، و **33** عنصراً من "قوات سوريا الديمقراطية"، و **3** كوادر من "حزب العمال الكردستاني" (PKK)، و **عضواً** من "حزب الاتحاد الديمقراطي" (PYD)، و **كادراً** من الحزب الشيوعي التركي، و **4** عناصر من قوات الحكومة السورية.

أما الجرحى، فكان من بينهم: **37** مدنياً. بالإضافة إلى **9** عناصر من "قوات الأمن الداخلي" (الأسايش) و **عنصران** من "وحدات حماية الشعب" (YPG) و **4** عناصر من "قوات سوريا الديمقراطية"، و **3** عناصر من قوات الحكومة السورية.

كان من أبرز ضربات المسيرات التركية الأحدث، استهداف بتاريخ 20 حزيران/يونيو، لسيارة تقل موظفين من "الإدارة الذاتية"، في قرية بياندور شرقي القامشلي/قامشلو، أودى بحياة ثلاثة اشخاص، وتسبب بإصابة رابع.

عقب الاستهداف، نشرت "الإدارة الذاتية" بيان إدانة، قالت فيه أن تركيا "**لم تتوانَ يوماً في وعيدها وتهديدها وضربها واستهدافاتها للمدنيين والبُنى التحتية لمناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا منذ بداية الأزمة السورية على مرأى ومسمع المجتمع الدولي**" مضيفةً أن الاستهدافات دليل على "**وجود تفاهمات وسياسات مشتركة بين مجموعة (أستانة) والحكومة التركية.**"

حدث هذا الاستهداف بالتزامن مع اليوم الأول من الجولة ال 20 من محادثات "أستانة" في سوريا، والتي عُقِدت خلال 20-21 من حزيران/يونيو 2023؛ حيث تنخرط فيها تركيا كأحد الدول الثلاث الضامنة "لخفض التصعيد"، إلى جانب كل من روسيا وإيران.

وفي الجولة الأخيرة من المحادثات، والتي أقصيت منها السلطات في شمال شرق سوريا كما جرت العادة، عبرت الدول الضامنة عن رفضها "كل محاولات خلق حقائق جديدة على الأرض ، بما في ذلك مبادرات الحكم الذاتي غير المشروعة بذريعة مكافحة الإرهاب"، بحسب البيان الختامي المشترك للجولة.

من الجدير بالذكر، أن تركيا لم تكن الدولة الضامنة الوحيدة التي "خرقت" مضامين محادثات "أستانة" الهادفة إلى "خفض التصعيد" في سوريا. فبالتزامن مع اليوم الأول من محادثات الجولة ال 20 أيضاً، قصف الطيران الحربي الروسي، منطقة الحرش وأطراف الشيخ بحر قرب مدينة إدلب، شمال غربي سورية. أوقعت الغارات التي استهدفت المنطقة، الخاضعة لسيطرة "هيئة تحرير الشام"، أضراراً مادية كبيرة في ممتلكات المدنيين.

استمر التصعيد الروسي في شمال غرب سوريا بعد انتهاء المحادثات، حيث جددت الطائرات الحربية الروسية غاراتها الجوية على ريف إدلب، بتاريخ 25 حزيران/يونيو 2023. أسفرت الغارة الروسية، عن مقتل 9 أشخاص بينهم عمال ومزارعون، وجرح 61 آخرون على الأقل، تواجد أغلبهم في سوقٍ للخضراوات على أطراف مدينة جسر الشغور في ريف إدلب الغربي.

فيما كانت الغارة تتمة لسلسلة من الضربات الجوية الروسية والقصف المدفعي المشترك مع قوات الحكومة السورية على إدلب وريفها وحلب في شمال سوريا. وثقت "سوريون" ما بين عامي 2021 و2023، **10** غارات روسية على إدلب وحلب، أدت إلى مقتل **36** شخصاً على الأقل، أغلبهم مدنيون، وإصابة **88** آخرون.

كما سجلت "سوريون"، **84** حادثة قصف مدفعي وصاروخي خلال الفترة الزمنية ذاتها، أدت إلى مقتل **45** شخصاً على الأقل في إدلب، وجرح **56** غيرهم، ومقتل **38** شخصاً على الأقل، وجرح **92** آخرون، في ريف حلب الشمالي والغربي، هذا وتشترك في بعض الهجمات على مناطق في ريف حلب الشمالي، "وحدات حماية الشعب" و قوات من "الحكومة السورية" المتمركزة في منطقة الشهباء.

هذا وتواصل الطائرات الحربية الروسية استهداف إدلب، على الرغم من أنها لا زالت خاضعة لتهدئة بموجب اتفاق موسكو، الذي وقعته كل من روسيا وتركيا في آذار/مارس 2020.

في هذا التقرير، تورد "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" تفاصيل استهدافين لمسيرات تركية في شمال شرقي سوريا، وتداعيات الضربات على حياة المدنيين في المنطقة، وتكشف كذلك عن تفاصيل الغارة الجوية الروسية في إدلب، متطرقةً لحالة عدم الاستقرار والمخاوف التي تحكم إدلب بسبب عمليات القصف المتكررة.

يستند هذا التقرير إلى **6** مقابلات أجراها باحثون ميدانيون في "سوريون"، بشكل فيزيائي أو عبر الإنترنت، مع خمسة مصادر في شمال شرق سوريا، من ضمنهم شهود وناجون من اعتداءات المسيرات التركية في المنطقة، بالإضافة إلى مصدر في إدلب، روى تفاصيل الغارة الجوية الروسية على سوق الخضار.

بالإضافة إلى المقابلات، تمت مراجعة مجموعة من المصادر المفتوحة التي كتبت وأوردت مواد بصرية عن ضربات المسيرات التركية وغارات الطيران الحربي الروسي، والتي تم التحقق من المعلومات الواردة فيها واستخدام العديد منها، لاسيما في تحليل الأدلة البصرية الذي أجراه خبير التحقق الرقمي في "سوريون" عن الغارة الجوية الروسية، التي استهدفت سوق الخضار بإدلب بتاريخ 25 حزيران/يونيو 2023.

2. رأي قانوني:

تتقاطع عدة منظومات قانونية عند تحليل الهجمات بالطائرات المسيّرة داخل سوريا وفقاً للقانون الدولي، وأهمها القانون الدولي الإنساني المنطبق خلال النزاع المسلح، سيادة الدول ومنظومة الدفاع عن النفس وفقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان ذات الصلة.

أ. القانون الدولي الإنساني:

تشهد سوريا عدّة نزاعات مسلحة دولية وغير دولية متوازية ومنها النزاع المسلح غير الدولي القائم بين تركيا من جهة و"قسد" ووحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة من جهة أخرى، والنزاع المسلح غير الدولي بين فصائل الجيش الوطني وهيئة تحرير الشام من جهة والقوات السورية والروسية من جهة أخرى.[1] ينطبق القانون الدولي الإنساني على النزاع المسلح غير الدولي ويحكم ممارسات أطراف هذا النزاع بغض النظر عن اعتراف أحد أو كل الأطراف بحالة النزاع، أو بتبريرات المشروعية أو عدم المشروعية، أو بإعطاء الحالة تسميات أخرى مثل مكافحة الإرهاب أو الدفاع عن النفس. طالما تتوفر المعايير اللازمة والمتعارف عليها لتصنيف النزاع على أنه غير دولي، تنطبق أحكام القانون الدولي الإنسانية التعاقدية والعرفية ذات الصلة. ومن هذه المعايير مستوى تنظيم المجموعات المسلحة من غير الدولة المنخرطة في النزاع، حدة وأمد العنف، والنطاق الإقليمي داخل الدولة أو عبر الحدود.[2]

يقع على عاتق أطراف هذا النزاع المسلح **واجب احترام قواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئه وخاصة الضرورة العسكرية، التمييز، التناسب، والاحتياط في كافة أعمالهم العسكرية**. وفيما يتعلق باستخدام الطائرات المسيرة عن بُعد، فليس هناك في القانون الدولي الإنساني ما يحظر استخدامها أو يعتبرها بحد ذاتها من وسائل أو أساليب الحرب المحظورة، حيث أنها لا تُعتبر أسلحة عشوائية أو تسبب معاناة مفرطة أو آلاماً لا مبرر لها. وبالتالي فإن استخدامها خاضع لمبادئ القانون الدولي الإنساني وفي مقدمها التمييز، وذلك على قدم المساواة مع استخدام أي وسائل أو أساليب حرب أخرى مثل القصف المدفعي أو الهجمات الجوية من قبل القوات الروسية كما هو وارد في التقرير.

كما هو ثابت كأحد الأعراف الدولية، فإن الأهداف العسكرية فقط هي التي يجوز استهدافها خلال النزاع المسلح، سواء كانت أفراداً أو أعياناً. وعلى أطراف النزاع التمييز دائماً بين المدنيين والعسكريين/المقاتلين، وبين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية. وتنطبق هذه القاعدة على أي هجوم بغض النظر عن أسلوبه أو وسائله، ومن ذلك

---

[1] للاطلاع على تصنيف النزاعات المسلحة في سوريا والأطراف المنخرطة فيها:
Geneva Academy, RULAC, Syria (Available at: https://www.rulac.org/browse/conflicts/non-international-armed-conflicts-in-syria ; https://www.rulac.org/browse/conflicts/international-armed-conflict-in-syria ; https://www.rulac.org/browse/conflicts/military-occupation-of-syria ; https://www.rulac.org/browse/conflicts/military-occupaton-of-syria-by-israel).

[2] For further details, see: Lindsay Moir, The Law of Internal Armed Conflict, Cambridge University Press (2002).

الطائرات المسيرة عن بعد. فعندما يتم استخدام هذه المسيرات في الأعمال العدائية، يجب ألا يتم استخدامها لاستهداف الأفراد المدنيين أو الأعيان المدنية.

على المتحكمين بهجمات الطائرات المسيرة عن بُعد أن يتأكدوا أن المستهدَفين يستوفون المعايير اللازمة لاعتبار استهدافهم مشروعاً وفق القانون الدولي الإنساني. وبالتالي يجب أن يكونوا إما أعضاء مقاتلين منتظمين في صفوف المجموعات المسلحة المنظمة من غير الدول المنخرطة في النزاع،[3] أو أن يكونوا مدنيين يشاركون مشاركة مباشرة في الأعمال العدائية وخلال مشاركتهم فقط.[4] وكي يتم تصنيف الأفراد المستهدَفين كأعضاء منتظمين في مجموعة مسلحة منظمة وفق المعنى الوارد في المادة 1(1) من البروتوكول الإضافي الثاني، يجب أولاً التذكير أن "**مصطلح مجموعة مسلحة منظمة يشير بشكل حصري إلى الجناح المسلح أو العسكري لطرف من غير الدولة: قواته المسلحة بالمعنى الوظيفي**".[5] إن عدم اعتماد هذا التمييز من قبل الجهة المهاجمة يفتح الباب على شرعنة استهداف أي شخص لمجرد انتمائه السياسي أو دعمه غير المرتبط بالأعمال العدائية لطرف من غير الدولة خلال النزاع المسلح غير الدولي. بناء على ذلك، يجب أن ينحصر الاستهداف ضد من تثبت عضويته المنتظمة في المجموعة المسلحة المنظمة، وهذه العضوية – وفقاً للجنة الدولية للصليب الأحمر – تتميز بوظيفة قتالية مستمرة وتتطلب اندماجاً مستمراً في المجموعة المسلحة المنظمة كجزء من القوات المسلحة للطرف من غير الدولة في النزاع المسلح غير الدولي.[6]

ومن المعروف أنه كلما ازداد تنظيم المجموعة المسلحة من غير الدولة من حيث الهيكلية والتراتبية والقيادة المسؤولة، ازدادت احتمالية أن تكون العضوية المنتظمة فيها أكثر وضوحاً من ناحية – على سبيل المثال – الزي الموحد، الشارات المميزة، نوعية الأسلحة، نقاط التواجد أو الخدمة، القيادات المعروفة، وغير ذلك مما يميز هؤلاء الأعضاء بوظائفهم القتالية المستمرة عن أي أفراد آخرين لا يجوز استهدافهم وفقاً لمبدأ التمييز في القانون الدولي الإنساني. مع استيفاء معايير العضوية هذه، يجيز القانون الدولي الإنساني استهداف هؤلاء الأعضاء في أي وقت، خلافاً لجواز استهداف أفراد آخرين قد يشاركون بشكل مباشر من وقت لآخر في الأعمال العدائية، حيث يمكن استهدافهم فقط خلال تلك المشاركة. وبالتالي، فإن أي أفراد يقومون بأدوار غير قتالية وإن كانت انعكاساً لانتماء أو ميل أو دعم خدمي عام لمجموعة مسلحة منظمة لا يجوز استهدافهم، لأن هذا التمييز يمثل أحد ركائز حماية المدنيين التي تعتبر جوهر القانون الدولي الإنساني، الأمر الذي أيده المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء، ميدانياً أو تعسفاً في دراسته حول قضية "القتل المستهدف".[7]

بناءً على ذلك، لا يمكن تبرير استهداف المسيّرات لموظفين في الإدارة الذاتية أو أي أفراد آخرين لا تنطبق عليهم التصنيفات الواردة أعلاه، وقد يرقى مقتلهم ليكون جريمة حرب.[8] وعلى الرغم من أن استهداف أعضاء "قسد" أو

---

[3] See: International Institute of Humanitarian Law, The Manual on the Law of Non-International Armed Conflict, San Remo (2006), p. 4.

[4] للاطلاع على تحليل وتوجيهات تفصيلية بخصوص المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية، انظر:
Nils Melzer, Interpretive Guidance on the Notion of Direct Participation in Hostilities under International Humanitarian Law, ICRC (2009) (Available at: https://www.icrc.org/en/doc/assets/files/other/icrc-002-0990.pdf).

[5] Nils Melzer, Interpretive Guidance on the Notion of Direct Participation in Hostilities under International Humanitarian Law, ICRC (2009), p. 32 (Available at: https://www.icrc.org/en/doc/assets/files/other/icrc-002-0990.pdf).

[6] Ibid. p. 34.

[7] Human Rights Council, Report of the Special rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions, Study on targeted killings, A/HRC/14/24/Add.6 (28 May 2010), p. 21.

[8] ميثاق روما المؤسس لمحكمة الجنايات الدولية، المادة 8.2.c.i.

غيرها من المجموعات المسلحة من غير الدولة قد لا يكون مخالفاً لمبدأ التمييز، إلا أن الجهات المستهدِفة لا تزال ملزَمةً بتطبيق مبدأي التناسب والاحتياط عند كل هجوم. فلا يكفي أن يكون الهجوم موجهاً ضد هؤلاء الأعضاء، ولكن يجب أن يتم الأخذ بعين الاعتبار أن الأضرار الجانبية للأعيان المدنية والإصابات العرضية للمدنيين يجب ألا تفوق الميزة العسكرية المحددة والمباشرة المتوقعة من الهجوم. وعلى الرغم من أنه ليس هناك معادلة حسابية محددة لقياس الأضرار الجانبية مقارنة بالميزة العسكرية المتوقعة، على الجهة المهاجمة أن تراعي الآثار الفورية وبعيدة الأمد على المدنيين وأن تتخذ كافة الاحتياطات الممكنة اللازمة لتقليل الضرر. فعلى سبيل المثال، على الرغم من جواز استهداف أعضاء في "قسد" في سيارتهم بواسطة طائرة مسيرة، على الجهة المهاجِمة أن تبحث عن وتقيّم وسائل أو أساليب أخرى لاستهدافهم تحقق لها نفس الميزة العسكرية بأضرار أقل بحق المدنيين، كأن تستهدفهم في منطقة غير مكتظة بالسكان. وتجدر الإشارة هنا إلى أن استخدام الطائرات المسيرة بإمكاناتها التقنية المتطورة والمعقدة قد يعتبر مؤشراً على توفر الإمكانات العسكرية والتكنولوجية لجمع المعلومات المؤكدة ولرصد وتقييم الأضرار المتوقعة بحق المدنيين وبالتالي اختيار الوسائل والأساليب البديلة الأقل ضرراً.[9]

ب. سيادة الدولة والدفاع عن النفس:

قبل تناول هاتين المنظومتين المتداخلتين، لا بد من التأكيد مجدداً على أنهما يندرجان في سياق قانون مسوغات الحرب (*jus ad bellum*) وبالتالي لا يجب أن تؤثر أيّ من معطياتهما على نفاذ قانون الحرب (*jus in bello*) المتمثل بشكل رئيسي في القانون الدولي الإنساني كما ورد أعلاه، ويبقى السؤال حول مشروعية استهداف الأفراد والأعيان بواسطة الطائرات المسيرة محصوراً في تطبيق أحكام هذا القانون.

حسب المادة 2(4) من ميثاق الأمم المتحدة، يحظر على الدول استخدام القوة على أراضي دولة أخرى. ووفقاً لهذه المنظومة، يمكن ألا يُعتبر "القتل المستهدف" على أراضي دولة أخرى انتهاكاً لسيادتها في حال وافقت على ذلك، أو في سياق استخدام الدولة المهاجِمة هذه القوة كدفاع عن النفس وفق المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة في حال كانت الدولة التي يقع الاستهداف على أراضيها هي المسؤولة عن هجوم عسكري ضد الدولة المهاجِمة أو أنها غير راغبة أو غير قادرة على وقف هجوم عسكري ضدها.

وبغض النظر عن الجدل حول ما إن كان حق الدولة في الدفاع عن نفسها باستخدام القوة على أراضي دولة أخرى ينطبق في حالة الهجوم العسكري من قبل مجموعة مسلحة من غير الدولة،[10] من الثابت أن تفعيل هذا الحق يحتاج لإثبات أن "الهجوم العسكري" قد تجاوز عتبة عالية من المعايير، حيث لا يمكن اعتبار أن الهجمات المتقطعة ومنخفضة الحدة تصل إلى العتبة التي يمكن للدولة المتعرضة لهذه الهجمات أن تخرق مبدأ عدم استخدام القوة الذي يعتبر قاعدة عرفية من خلال تفعيل الحق في الدفاع عن النفس.[11] وبناءً على ذلك، فإن الذرائع الوقائية للأمن القومي لا ترقى لتكون مبرراً مشروعاً لتفعيل الحق في الدفاع عن النفس من خلال استخدام القوة على أراضي دولة أخرى.[12]

[9] Michael N. Schmitt, Precision Attack and International Humanitarian Law, 87 International Review of the Red Cross 445 (Sept. 2005).
[10] Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory, Advisory Opinion, I.C.J. reports 2004, p. 136, para. 139.
[11] Armed Activities on the Territory of the Congo (Democratic Republic of the Congo v. Uganda), Judgment, I.C.J. Reports 2005, p. 168, paras. 106-147.
[12] Armed Activities on the Territory of the Congo (Democratic Republic of the Congo v. Uganda), Judgment, I.C.J. Reports 2005, p. 168, para. 143.

وفي كل الأحوال، لا يمكن لادعاءات الدفاع عن النفس أن تكون مبرراً للدولة المهاجِمة لانتهاك أحكام القانون الدولي الإنساني خلال الهجوم. في رأيها الاستشاري المثير للجدل،[13] اعتبرت محكمة العدل الدولية أن التهديد أو استخدام الأسلحة النووية ينتهك عموماً القانون الدولي الإنساني، ولكنها لا تستطيع أن تستنتج مشروعية أو عدم مشروعية هذا التهديد أو الاستخدام في حالات الدفاع عن النفس القصوى حيث يكون بقاء الدولة بحد ذاته على المحك.[14] بناءً على هذا الرأي، فإن قيام أي دولة بتفعيل هذا الاستثناء فائق المحدودية في أي ظرف تدعي فيه الدفاع عن النفس يعادل شرعنة إهمال والتخلي عن أحكام القانون الدولي الإنساني. تخضع تدابير الدفاع عن النفس لمبدأ التناسب الذي يفرض على الدول استخدام القوة بشكل دفاعي فقط وللمستوى الضروري للغايات الدفاعية لصد الهجوم الذي بسببه تم تفعيل الحق في الدفاع عن النفس.[15]

ت. خلاصة:

في النزاعات المسلحة المتوازية في سوريا، يعتبر القانون الدولي الإنساني المنظومة القانونية الرئيسية التي يجب الالتزام بها من قبل جميع الأطراف، بالإضافة إلى أحكام القانون الدولي لحقوق الإنساني التي يجب أن تستمر في النفاذ حتى في حالات النزاع المسلح. وبالتالي، فإن تفعيل النظام القانوني للدفاع عن النفس لا يلغي أو يحل محل أو يجيز تجاوز القانون النافذ خلال النزاع المسلح. عدا عن ذلك، إن ادعاءات حماية الأمن القومي والتصدي الوقائي لما يسمى بـ"الإرهاب" لا تعتبر مبرراً قانونياً لاستخدام القوة على أراضي دولة أخرى كونها لا تستوفي معايير الخطر والحدة المطلوبين لتفعيل الحق في الدفاع عن النفس واستخدام القوة.

وفي النظر إلى الممارسات التي يعرضها التقرير، يجب أن يبقى التركيز على أن استخدام الطائرات المسيرة عن بعد وغيرها من وسائل وأساليب الحرب من قبل تركيا وروسيا يجب أن يخضع لأحكام القانون الدولي الإنساني، خاصة مبادئ التمييز والتناسب والاحتياط. إن استهداف الأفراد على أساس انتماءاتهم السياسية أو وظائفهم المدنية لصالح جهة من غير الدولة يعتبر مخالفاً لجوهر القانون الدولي الإنساني الذي يهدف لحماية المدنيين من خلال تمييزهم عن المقاتلين. كما أن استهداف الأعيان المدنية لمجرد الشك في استخدامها لأغراض عسكرية دون الحد المطلوب من معايير التناسب والاحتياط يعرّض منظومة قوانين الحرب بأكملها لخطر الانتهاك من قبل جميع الأطراف ويكبّد المدنيين إصابات وخسائر لا مبرر لها.

3. هجمات المسيرات في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية:

توزعت هجمات المسيرات التركية ال **92** التي سجلتها "سوريون" خلال فترة الرصد كما يلي:

- **في عام 2021**، سُجِلت **13** هجمة، 6 منها في الحسكة، القامشلي، و6 في حلب، أكثرها في عين العرب/كوباني، و 1 في الرقة. أدت هذه الهجمات إلى مقتل **21** شخصاً على الأقل، وجرح **8** آخرون. كان من ضمن القتلى **5** مدنيين، **15** من عناصر "قسد"، و **1** من "حزب الاتحاد الديمقراطي" (PYD)، فيما كان جُلّ الجرحى من المدنيين.

[13] See, for example: Christopher Greenwood, The Advisory Opinion on Nuclear Weapons and the Contribution of the International Court to International Humanitarian Law, International Review of the Red Cross, No. 316, p. 65 (1997).
[14] Legality of the Threat or Use of Nuclear Weapons, Advisory Opinion, I.C.J. Reports 1996, p. 226, paras. 95-97.
[15] Legality of the Threat or Use of Nuclear Weapons, Advisory Opinion, I.C.J, Dissenting Opinion of Judge Higgins, para. 5.

- **في عام 2022**، سُجِلت 54 هجمة، 38 منها في الحسكة، القامشلي، 15 في حلب، جرت 8 منها في عين العرب/كوباني، 2 في منبج، 4 في تل رفعت، 1 في إعزاز، و1 في الرقة. أدت هذه الهجمات إلى مقتل **32** شخصاً على الأقل، وجرح **36** آخرون. كان من بين القتلى **11** مدني، 5 منهم فتيات يافعات، **5** عناصر من "قوات الأمن الداخلي" (الأسايش) ،**4** عناصر من "قسد"، **عنصران** من "وحدات حماية الشعب" (YPG)، **7** عناصر من "وحدات حماية المرأة" (YPJ)، و**3** كوادر من "حزب العمال الكردستاني" (PKK). أما الجرحى، فكان منهم **25** مدنياً، بينهم طفلة وثلاث نساء على الأقل، **8** عناصر من "الأسايش"، **3** عناصر من قوات الحكومة السورية.
- **منذ بداية 2023 وحتى منتصف آب/أغسطس**، سُجِلت 25 هجمة، 15 منها في الحسكة، القامشلي، و 10 في حلب، حدثت 6 منها في عين العرب/كوباني، 2 في منبج، 1 في تل رفعت، و 1 في إعزاز. أدت هذه الهجمات إلى مقتل **30** شخصاً على الأقل، وجرح **11** آخرين. كان من بين القتلى **5** مدنيين، **3** منهم موظفون لدى "الإدارة الذاتية"، **14** عنصراً من "قسد"، **5** عناصر من "وحدات حماية الشعب" (YPG)، **عنصر** من "وحدات حماية المرأة" (YPJ)، **كادر** من الحزب الشيوعي التركي، و**4** عناصر من قوات الحكومة السورية. أما الجرحى، فشملوا على **4** مدنيين، أحدهم من موظفي "الإدارة الذاتية"، إضافة إلى **عنصر** من "الأسايش" و**عنصران** من "وحدات حماية الشعب" (YPG)، و**4** عناصر من "قسد".

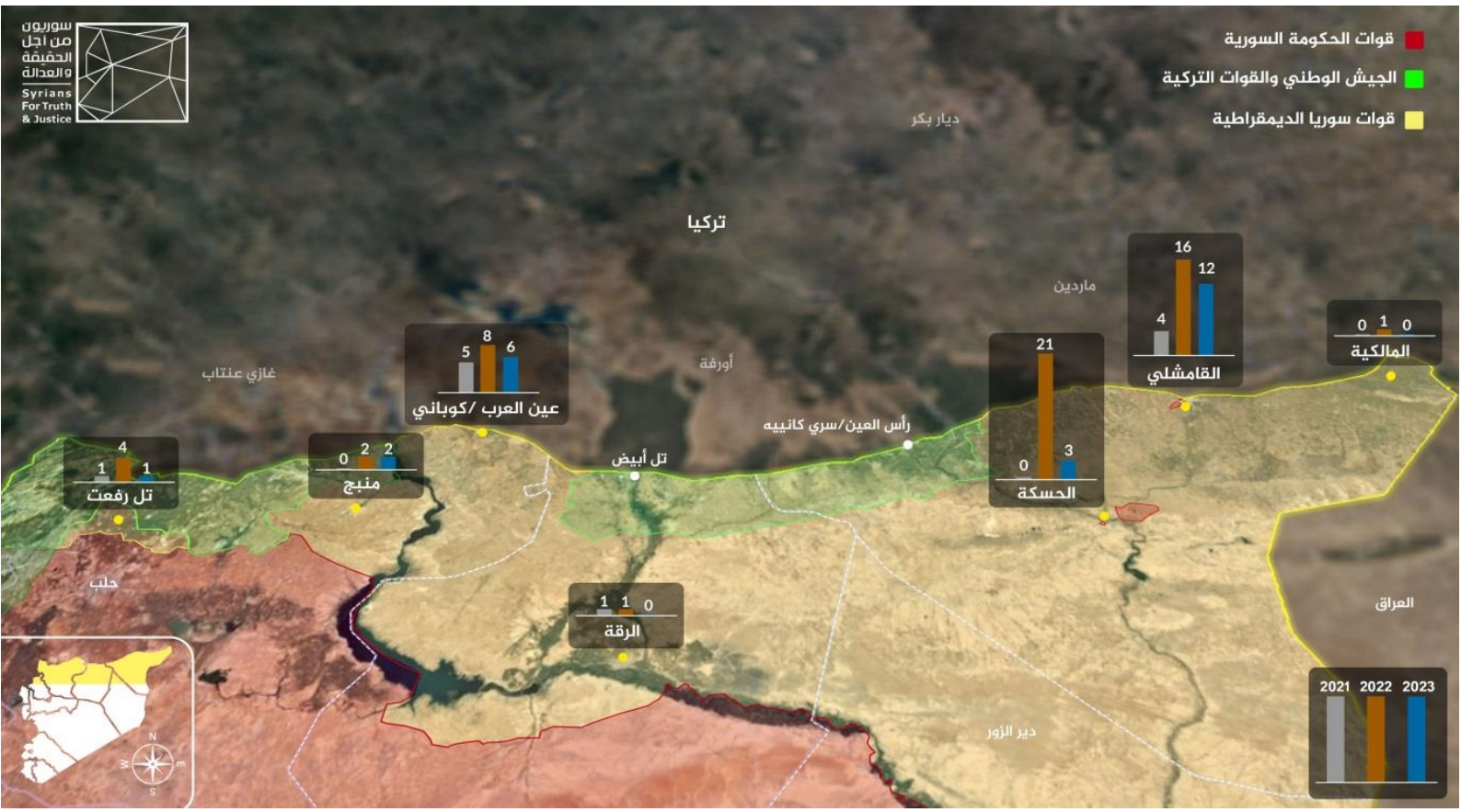

خريطة توضح عدد هجمات الطائرات المسيرة التركية والمناطق التي استهدفتها خلال الأعوام 2021 و 2022 و 2023

وبخلاف مزاعم الحكومة التركية، فقد أظهرت الإحصاءات والمعلومات التي جمعتها "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"، وجود استهداف منظّم وواسع النطاق من قبل تركيا لأي شخص مرتبط ب"الإدارة الذاتية"، سواء أكان موظفاً مدنياً، أم عنصراً في الأسايش، أم تابعاً ل"قوات سوريا الديمقراطية"، هذا عدا عن الهجمات التي قتل وأصيب فيها مدنيين.

فيما تشن تركيا هجمات المسيرات في شمال شرق سوريا تحت مبررات "مكافحة الإرهاب وحماية أمنها القومي"، لم تسلم "قوات الأمن الداخلي" (الأسايش) من تلك الاعتداءات، مع العلم أنّها تتولى مهاماً محلية غير قتالية في مناطق "الإدارة الذاتية"، بما في ذلك: **"الحفاظ على النظام العام والسلم الأهلي والأمن الاجتماعي، وتوفير الظروف والشروط اللازمة لها؛ الحفاظ على المؤسسات المدنية وحماية الممتلكات العامة والخاصة للمجتمع؛ والتصدي للأعمال الإرهابية والأعمال المخلة بالأمن الداخلي."**

هذا وقد صعّدت تركيا من وتيرة "حرب المسيرات" في شمال شرق سوريا، بعد أن قوبل إعلانها في أيار/مايو 2022 عن غزو عسكري رابع وشيك في المنطقة بالرفض المطلق من قبل القوى المؤثرة في الملف السوري (إيران وروسيا والولايات المتحدة)، لتكون هجمات الطائرات من دون طيار استراتيجية جديدة لبث الذعر في نفوس السكان في شمال شرق سوريا، واستهداف متكرر للشركاء المحليين للتحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش).

جدول الهجمات التركية بحسب الأعوام

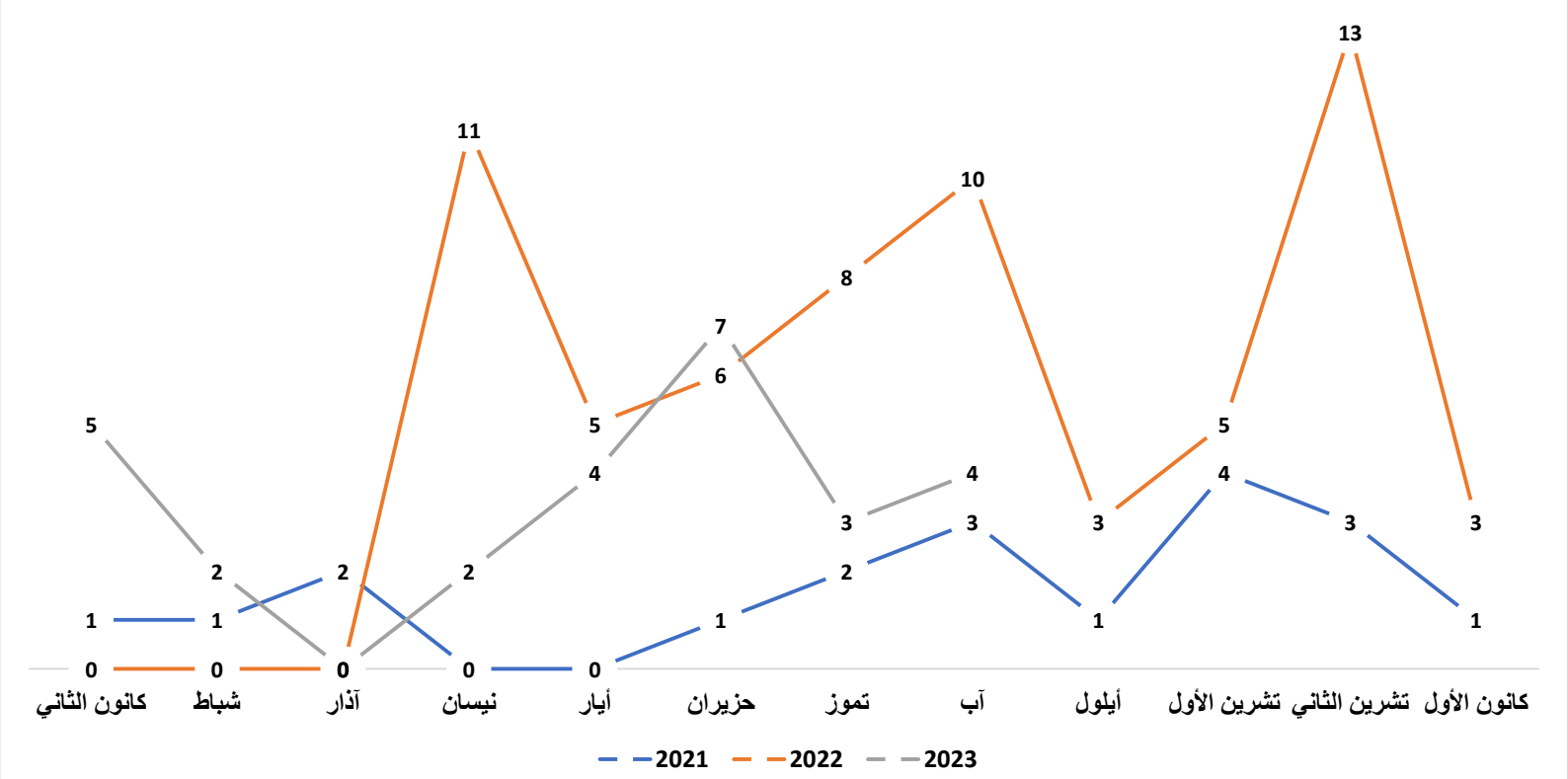

في كانون الأول/ديسمبر 2022، صرح العقيد الأمريكي مايلز كاغينز، المتحدث الرسمي السابق باسم التحالف بين عامي 2019 و2020، "**أن الهجمات التي تشنها تركيا هي إلهاء عن قتال داعش، على أقل تقدير. ولكن الأسوأ من ذلك، أن هذه الهجمات يمكن أن تكون ضارة ضد مهمة هزيمة داعش، خاصةً عندما تقتل هجمات تركيا وحدات حماية الشعب/وحدات حماية المرأة المسؤولين عن محاربة داعش**" مضيفاً أن الهجمات "**تؤذي مئات الآلاف من المدنيين الذين أصبحوا لاجئين ومشردين بسبب الأضرار والخوف من ضربات تركيا**".

كما تطرقت الإدارة الأمريكية إلى استهدافات المسيرات التركية في شمال شرق سوريا خلال جلستي إحاطة للصحافة عقدتا هذا الشهر؛ بتاريخ 14 آب/أغسطس، أكد نائب المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، فيدانت باتيل، **"أن الولايات المتحدة الأمريكة لا تعطي الضوء الأخضر أو تمنح إذناً للعمليات التركية"** في سوريا.

وخلال جلسة عقدت بتاريخ 9 آب/أغسطس 2023 ، قال المتحدث باسم الخارجية الأميركية، ماثيو ميلر، أن "**الولايات المتحدة ما زالت تشعر بالقلق إزاء تصاعد العنف في شمال سوريا، ولا سيما تأثيره على السكان المدنيين وفعالية عملياتنا لضمان الهزيمة الدائمة لداعش. موقفنا من هذه المسألة لم يتغير**،" مضيفاً أن بلاده تواصل دعمها "للإبقاء على خطوط وقف إطلاق النار الحالية وندين أي تصعيد. من الأهمية بمكان أن تحافظ جميع الأطراف على مناطق وقف إطلاق النار وتحترمها لتعزيز الاستقرار في سوريا والعمل نحو حل سياسي للصراع،" منوهاً أيضاً أن الولايات المتحدة ستواصل التشاور مع تركيا بشأن السياسة العامة في سوريا عن كثب.

وبدورها، نقلت صحيفة "النهار العربي"، عن مصادر فرنسية وكردية رفيعة المستوى، قلق الجانب الفرنسي من تصاعد الهجمات التركية في شمال شرق سوريا، لاسيما وأنها باتت "**تستهدف قيادات مدنية وحكومية نسوية**"، حيث أن فرنسا "**تتخوف من أن تؤدي تلك الهجمات إلى خروج الأوضاع عن السيطرة، وهو ما قد يشكل خطراً شديداً على الأمن الوطني الفرنسي والأوروبي عموماً**".

واضافت الصحيفة، أن "**الطرف الفرنسي يشكك بجدوى السياسة الأميركية وقدرتها القائمة على خلق 'توازن دائم' بين تركيا و 'قسد'، من خلال منع تركيا من شن حرب برية شاملة على مناطق شمال شرق سوريا، مقابل السماح لها بشن هجمات جوية وعمليات ضدّ المقاتلين في تلك المنطقة**".

وفي تقريرٍ نشر بداية العام، انتقد "معهد واشنطن" "السلوك الأمريكي السلبي تجاه العدوان التركي على شمال سوريا"، مشيراً إلى أنه "لا يمكن القبول بوجود تهديد مستمر لقسد على طول الحدود الشمالية في الوقت الذي تكون مُنغمسة في محاربة داعش وحماية ما يزيد عن الأربع ملايين نسمة في شرق الفرات." يؤكد التقرير أيضاً، ان الميل الأمريكي "نحو البدائل والتي قد تكون روسيا أو إيران يعني أن الاستراتيجية الأمريكية في سوريا ستتعرض للخطر، وأن أهداف الوجود الأمريكي سيكون موضع تساؤل، وهذا الوضع سيعطي الثقة للتنظيمات الإرهابية للانبعاث من جديد". وينوه التقرير إلى أن لهجمات المسيرات التركية آثاراً سلبية في المنطقة على المستوى المدني، تتضمن "تدهور في الاقتصاد المحلي، وزعزعة الاستقرار الأمني، وخسارة في الأرواح"، فيما تطال الخسائر البشرية أطفالاً، من بينهم 4 أطفال روى قصصهم المفجعة موقع "المونيتور".

3.1 أبرز هجمات المسيرات:

كان من أبرز هجمات المسيرات التركية لعام 2023، استهداف بتاريخ 20 حزيران/يونيو، لسيارة في قرية بياندور شرقي القامشلي/قامشلو، ما أودى بحياة الرئيسة المشتركة لمجلس مقاطعة القامشلي "يسرى درويش"، ونائبة الرئيسة المشتركة "ليمان شويش"، وسائقهم "فرات توما"، وإصابة الرئيس المشترك لمجلس المقاطعة "كابي شمعون"، أثناء قيامهم بجولة ميدانية لمؤسسات "الإدارة الذاتية" في المقاطعة.

وصفت مواقع محلية عدة كل من "ليمان شويش" و"يسرى درويش" على أنهما من وجوه الحراك المدني والنسوي الكردي، وفي مقابلة مع موقع "نورث برس" سلط زوج "يسرى درويش" الضوء على حياة زوجته المهنية، لاسيما دورها في تعليم اللغة الكردية، مأسستها في المنطقة، وإدارة مدارسها في مدينة عامودا، متسائلاً: "**زوجتي مدنية تعمل ضمن المؤسسات الاجتماعية التي تخدم الأهالي، هي لا تحمل السلاح ولا تحارب، لماذا يتم استهداف المدنيين بهذه الطريقة الوحشية؟**".

من أجل الوقوف على تفاصيل هذه الضربة، تواصلت "سوريون" مع "كابي شمعون"، الرئيس المشترك لمقاطعة قامشلي/قامشلو والناجي الوحيد من الاستهداف. روى الشاهد ما يلي:

> **"يوم الثلاثاء، 20 حزيران/يونيو 2023، في حوالي الساعة 11:30 (صباحاً)، خرجنا أنا والرفاق يسرى درويش، الرئيسة المشتركة لمقاطعة قامشلو، وليمان شويش، نائبة الرئاسة المشتركة، وسائقنا فرات توما، بسيارة جيب المخصصة لي، من قرية تل شعير، بريف القامشلي، بعد الانتهاء من زيارة ميدانية لمجلس قرية حلوة الكائن في قرية تل شعير. كانت زيارة عمل بحتة. وبعد حوالي واحد كلم تقريباً، كنت أنا حينها أركب السيارة بجانب السائق، وملتفتاً إلى الوراء أتبادل الحديث مع الرفاق، سمعت صوتاً قوياً وشعرت أن شيئاً ما اتكأ علي وحصرني. للحظة تصورت أن حادثاً مرورياً قد وقع، وأننا اصطدمنا بسيارة وهو ما أدى إلى انتفاخ بالون السيارة الذي يحمي الركاب في الحوادث، لكن ما إن توقفت السيارة على جانب الطريق، عرفت أن الشهيد فرات قد مال بجسمه علي جراء إصابته من قذيفة الدرون بشكل مباشر."**

تابع الشاهد:

> **"تمكنت من الخروج من السيارة فوراً، وحاولت فوراً إخراج جثة فرات، لكن الجثة كانت ثقيلة جداً ومحصورة، وأنا فقدت قواي من هول الصدمة، بينما الرفيقتان يسرى وليمان في مؤخرة السيارة لا يبدو عليهما أي علامات الإصابة أو الدماء، حيث تكومت الاثنتين خلف الكراسي الأمامية وكانت هيئتهما توحي بفقدان الوعي. كان زجاج السيارة مكسوراً، حاولت فتح الأبواب لكن دون جدوى لأن الأبواب من جهة السائق كانت قد خسفت (تقعرت) نحو الداخل، وكانت النيران قد بدأت بالاشتعال أسفل السيارة، فحاولت انتشال جثة الشهيدة يسرى عبر شباك الباب الخلفي لكنني لم أستطع. حاولت فتح الباب الخلفي الآخر، لكن قبضة الباب كانت مكسورة ولا تعمل."**

أضاف الشاهد:

"بعد أن عجزت تماماً، ذلك أن النيران تشتعل والموقف صعب، استنجدت بمجموعة من عمال ورشة الحصاد على بعد 50 متراً، وما أن اقترب عدد منهم، حتى سقطت قذيفتين متتاليتين على بعد 20 متراً من السيارة فهرب العمال. عندها تواصلت مع إحدى النائبات لإرسال سيارة إطفاء، ورغم أن سيارة الإطفاء وصلت خلال أقل من ربع ساعة إلا أن النيران كانت اشتعلت في السيارة واحرقتها بالكامل. وبعد أن وصلت سيارة الإطفاء تم إخراج الجثامين وأسعفت إلى القحطانية. كانت إصابتي هي جروح جسدية طفيفة ولكن التأثيرات النفسية كانت أكثر من الجسدية."

منعت القذيفتين التي تم إطلاقهما من الطائرة المسيرة عمليات إنقاذ المصابين وأدّى ذلك إلى موتهم حرقاً داخل السيارة.

وعن طبيعة عمله، وعمل زملائه الذين قتلوا خلال الاستهداف، قال الشاهد:

"كنت قد توليت الرئاسة المشتركة للمقاطعة أواخر شهر شباط/فبراير، والشهيدة يسرى كانت قد تولت قبلي بعدة أشهر. من طبيعة عملنا متابعة عمل مجالس البلدات والنواحي التي تشرف بدورها على عمل الكومينات (أصغر وحدة إدارية لإدارة حي أو قرية أو مجموعة أحياء). لدينا لجان مختصة بكافة المجالات الخدمية المدنية، لدينا لجنة المياه ولجنة الصحة ولجنة المرأة ولجنة الشبيبة وغيرها من اللجان المعنية بالحياة المدنية. نشرف بشكل مباشر على مجالس النواحي التي تدير المدن ومجالس البلدات، ونحن نرتبط بالمجلس التنفيذي للإدارة الذاتية في إقليم الجزيرة. وكنا قد قمنا بفرز سيارات إطفاء في جميع الأرياف تحسباً لاندلاع نيران في حقول القمح، وكانت هناك إطفائية قد تم فرزها بالقرب من القرية."

تواصلت "سوريون" مع أحد عمال الحصاد الذين ذكرهم الناجي، والذي أكد أنه والعمال الآخرون لم يتمكنوا من إنقاذ المصابين بسبب استهداف المسيرات التركية لمحيط السيارة مرتين بعد الضربة الأولى. روى الشاهد:

"يوم الثلاثاء، 20 حزيران/يوليو 2023، في حوالي الساعة 11:30 (صباحاً)، أنا ومجموعة من الشبان نعمل في ورشة حصاد، كنا نحصد إحدى حقول القمح بقرية تل شعير التابعة لمنطقة قامشلي، عندما تم استهداف سيارة من نوع سنتافي وهي تخرج من قرية تل شعير. لم تكن المسافة بيننا وبين السيارة تتعدى الـ150 متراً. في البداية، سمعنا دوياً لم نعي ما مصدره، وبعد دقيقة أو أكثر سمعنا صوتاً آخر، اقتربنا من الطريق لنجد النيران مشتعلة في السيارة، وما أن توجهنا نحو السيارة بهدف إنقاذ ركابها، حتى أطلقت طائرة الدرون قذيفة ثالثة، وقعت في محيط السيارة، عندها تراجعنا و خشينا الاقتراب من السيارة خوفاً من التعرض للاستهداف، وكان هناك الكثير من المدنيين من سكان تل شعير ومن العمال المرافقين للحصادات في الجوار."

أضاف الشاهد:

"ما جرى هو أن الطائرة استهدفت السيارة بقذيفة من جهة السائق، أما القذيفتين الثانية و الثالثة فكانتا تحذيريتين من جانب الطائرة التي لم تكن مرئية ولكن صوتها كان مسموعاً، وكأنها تمنعنا من الاقتراب من السيارة. بقيت النيران تشتعل في السيارة أكثر من ربع ساعة ولم نقترب منها إلا بعد وصول سيارة الإطفاء، عندها وجدنا ثلاثة جثث متفحمة، لا يمكن تفسير ملامحها جراء الاحتراق، اثنتان في الخلف والجثة الثالثة للسائق في المقدمة، وبدت جثة السائق متمددة بشكل مائل، ذلك أن قدماه كانتا لا تزال محصورتان في حجرة قدمي السائق بينما طرفه العلوي يتكئ على الكرسي المحاذي للسائق. ومع وصولنا إلى السيارة وجدنا أحد ركاب السيارة، كان واقفاً إلى جانب السيارة وعليه آثار الصدمة إضافة إلى إصابات خفيفة على وجهه، وقد سمعته وهو يقول أن جثة السائق دفعته خلال التفجير للخروج من السيارة، وبدا سليماً قادراً على الحديث بهاتفه. ولربما كان من الممكن إنقاذ أخرين، فيما لو استطعنا الوصول إليهم قبل أن تلتهم النيران السيارة."

أضاف الشاهد، أن الغارة سببت اضطراباً واسعاً في موقع الاستهداف:

"حدثت حالة هلع في الجوار. توقفت الأعمال في القرية، والحصادة توقفت، وعمال الحقول والبساتين. عادةً ما تكون الحركة على أشدها على هذه الطريق في مثل هذه الأوقات من السنة، ولكن ساد السكون."

حدث هذا الاستهداف بعد أربعة أيام فقط من هجوم آخر لمسيرة تركية، استهدفت سيارة شرق مدينة القامشلي/قامشلو، بتاريخ 16 حزيران/يونيو 2023. أدت الضربة إلى مقتل أربعة عناصر من "قوات سوريا الديمقراطية"، وإصابة عدد من المدنيين تواجدوا في محيط المكان المستهدف.

تواصلت "سوريون" مع مصدر نقل تفاصيل هجوم المسيرة التركية عن ناجٍ مدني، مؤكداً وقوع إصابات بين مدنين تواجدوا في المكان لحظة الاستهداف، وتعرض عدد منهم لخسائر مادية كبيرة. قال المصدر:

"بتاريخ 14 حزيران/يونيو 2023 وفي حوالي الساعة 2:30 من بعد الظهر، كنت في البيت وعرفت بأن طائرة درون تركية قصفت سيارة بالقرب من (استراحة قامشلو) على طريق قامشلي-مالكية تبعد مسافة 8 كلم عن مدخل قامشلي. (الاستراحة) عبارة عن محل صغير على الشارع، وله باب خلفي يوصل إلى مساحة مفروشة بالكراسي والطاولات لاستقبال الزبائن. ولأن بيتي قريب وصلت إلى المكان خلال 10 دقائق، فوجدت جلال سفو (أحد أصحاب الاستراحة) وسعد مصطفى اسماعيل سليمين، ذلك أنهما كانا قد هربا من الباب الخلفي للمحل بعد أن شاهدا قصف السيارة على الشارع ومن ثم اصطدامها بسيارة سعد المركونة أمام الاستراحة لحظتها."

تابع المصدر:

"ما حدث، هو أن سيارة من نوع آفانتي بيضاء اللون، كانت تقل 4 أشخاص، كانت متجهة من قامشلي نحو المالكية، وقبل أن تصل قبالة الاستراحة على الطريق الرئيسي، قصفتها طائرة درون تركية، فانحرفت عن الطريق يميناً، وسارت مسافة 100 متر تقريباً إلى أن اصطدمت بسيارة سعد مصطفى اسماعيل أمام الاستراحة. بعدها بدقيقة ونصف قصفت الطائرة السيارة من مقدمتها، ومن ثم بعد مدة مماثلة ألقت

قذيفة سقطت على يسار السيارتين وانتشرت الشظايا باتجاه الاستراحة. كانت هناك أشلاء متناثرة نتيجة مقل أربعة أشخاص داخل السيارة المستهدفة، لكن نحمد الله أن السيارة لم تنفجر. "

اضاف المصدر أن ضربات المسيرة سببت إصاباتٍ لمدنيّين على الأقل حدث وأن كانا في المكان لحظة الاستهداف:

"مرت سيارة مدنية من نوع فان على الطريق الرئيسي باتجاه قامشلي لحظة استهداف السيارة بأول قذيفة، وقد كسر زجاج هذه السيارة وثقبت الشظايا أنحاء مختلفة منها، كما أصيب السائق بشظية في يده. كما أصيب سائق سيارة تكسي أثناء سقوط القذيفة الثالثة، بشظايا في وجهه وأخرى في عينه، وكان قادماً باتجاه القامشلي حيث كسر زجاج سيارته، وأصابتها الشظايا."

وعن الأضرار المادية، قال المصدر:

"تضررت سيارة سعد مصطفى اسماعيل، وقد أنهى عمليات صيانتها التي (كلفت) نحو 3 آلاف دولار اليوم؛ كما سقط جدار أمام الاستراحة، وكسر زجاج الواجهة وكانت خسائر (المالك) نحو 300 دولار. كان من الواضح، أنه لو لم يكن للاستراحة باب خلفي، لكان قد أصيب كل من جلال سفو وسعد اسماعيل أيضاً في الحادثة."

أشار المصدر إلى الأثر العميق لهجمات المسيرات التركية على المجتمع المحلي، حيث أن الخوف بات يعيق حياة سكان المنطقة:

"بات الناس يخافون من السير في الشارع جراء تكرار قصف طائرات الدرون، إذ لا تعلم متى تتعرض سيارة لقصف في الشارع وتقع أنت ضحية حتى لو لم يكن لديك أدنى علاقة."

تواصلت "سوريون" مع أحد المدنيين الذين جرحوا خلال ضربات المسيرة التي تلت القصف الأول على السيارة المستهدفة، والذي أصيب بشظايا في مناطق مختلفة من جسده. روى الشاهد ما يلي:

" بتاريخ 14 حزيران/يونيو 2023، كنت في مكتب السيارات الذي أعمل فيه مع ابن عمي، بمنطقة المكاتب شرق قامشلي. كان ابن عمي قد اشترى سيارة من زبائن من قرية كرديم بريف تربسبيه/القحطانية، واتفق معهم على إيصالهم إلى القرية، فتوليت مهمة إيصالهم إلى بيتهم. في طريق العودة وقبل أن أصل إلى استراحة قامشلي تبعد- 8 كلم عن مدخل قامشلي- رأيت سيارة فان بعيدة وسيارتين أمام الاستراحة فتوقعت أن يكون الأمر حادث سير. ركنت السيارة أمام الاستراحة على بعد نحو 10 أمتار من السيارتين، واقتربت لكي أقدم المساعدة للمصابين، ولكني رأيت أشلاء في مقدمة ومؤخرة سيارة السنتافي، وعندها أدركت أنه قصف طائرة درون."

أضاف الشاهد:

"هممت بالابتعاد سريعاً، ولكن لم أكن قد مشيت عدة أمتار حتى سقطت القذيفة الثالثة فأصابت شظايا كتفي وصدري، وأصابت شظية طرف عيني وأخرى كسرت أربعة من أسناني الأمامية السفلية، وأصابت شظية أسفل ركبتي اليسرى. كما كسر زجاج السيارة وأصابتها الشظايا بشكل كبير. أسعفتني

سيارة بعدما تركت سيارتي هناك، وقد بلغت خسائري المادية حتى الآن نحو ألف دولار، منها 400 دولار صيانة للسيارة التي كانت معي، كما أن أسناني بحاجة إلى علاج."

وفي سياق الضرر الذي تلحقه هجمات المسيرات التركية بالمجتمع المحلي، تواصلت سوريون مع ناجٍ لم يتمكن بعد من استعادة حياته الطبيعية بعد استهدافٍ شهده حي الصناعة، في القامشلي/قامشلو، بتاريخ 6 آب/أغسطس 2022. أدى الهجوم إلى مقتل ابن الناجي، الذي خسر مصدر رزقه أيضاً يومها، فيما لم يتعافَ هو بعد من آثار الإصابات التي تلقاها. وصف الناجي تفاصيل الضربة:

"كانت الساعة حوالي 5:30 وكنت في بيتي بحي العنترية شرق قامشلي، عندما جاء ولدي أحمد، الذي كان يعمل في دوزان السيارات في حي الصناعة، بالقرب من محلي للقطع الزراعية، وقال لي أن هناك زبائن قد جاؤوا يطلبون قطعاً من محلك. وعندما وصلنا إلى المحل وجدت سيارة هوندا واقفة أمام محلي بالضبط ولا تبعد عن الباب سوى متر ونصف على الأكثر. تحدثت مع السائق وكان بجانبه شخص آخر، فقلت: ما طلبكم؟ فسأل عن قطعة لم تكن متوفرة لدي، وفي تلك الأثناء سمعت صوت صفير في السماء، فنظرت لا إرادياً إلى السماء، فوجدت شيئاً أشبه بكيس بلاستيكي، ولكن ما إن دققت حتى تبين أنه صاروخ يغير اتجاهه نحونا، فصرخت وقلت انبطحوا أرضاً."

تابع الناجي:

"ولكنني لم ألحق أن انبطح، حيث أصبت فوراً وبعد أن تلاشى الغبار وجدت أحشائي خارج بطني وقدمي اليسرى مكسورة والعظام باتت قطع صغيرة ومزقت الأوردة في قدمي. نظرت حولي، فوجدت جثة أبني (17 عاماً) ملقاة على الأرض، مع جثة آهنك وهو أبن أحد أبناء عمي (15 عاً)، وجثة صديق لي اسمه شمدين. كان آهنك يعمل معي وهو طفل في الصف التاسع وكان يلعب مع فريق كرة قدم محلي."

أضاف الناجي:

"وقد أصيب بعض الجيران بشظايا، وكان يوم سبت والقصف تم في حوالي 6:00 والمحلات كانت قد بدأت بالإغلاق؛ ولو كان الاستهداف في يوم آخر لمات العشرات. وقد تضرر محلي بشكل رئيسي، حيث خسرت جميع المواد التي كانت في مخزني، وقد قمت ببيع قطعة أرض وسيارتي وبقيت أتعالج في دمشق لشهرين، ودفعت نحو 165 مليون ليرة سورية. قبل يومين قمت بإخراج شظية من صدري، ولا تزال هناك نحو 60 شظية في جسمي، وكل مدة تصعد شظية وتقترب من الجلد وعلي استخراجها عند الطبيب، تصل التكاليف لـنحو 350 ألف ليرة سورية في كل مرة. الشظايا هي كرات معدنية صغيرة."

أضاف الناجي:

"أثرت الحادثة علي وعلى عائلتي بشكل كبير جداً، ذلك أنها قلبت حالنا رأسًا على عقب، فعدا عن أنني خسرت أغلى ما أملك وهو ابني أحمد، خسرت مخزني، ورغم مرور كل هذه الفترة لا يزال المحل على حاله، تراجعت أحوالي المادية بشكلٍ كبير، فبعد أن كنت ميسور الحال أصبحت مديوناً الآن. في نفس يوم التفجير ولدت زوجة شمدين ثلاثة توائم في إحدى مشافي المدينة. وكلما أسمع بخبر استهداف طائرة

> **درون لسيارة جديدة، اتذكر ذلك الصفير وتلك اللحظات التي خسرت فيها ابني وصديقي وابن عمي، أشعر تماماً بشعور المصابين وأقاربهم، ذلك أنني عشت ذلك، وأعلم كم هو مؤلم."**

وردت ضربة آب/أغسطس 2022 في تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، الصادر في آذار/مارس 2023. نوهت اللجنة أن الهجوم وقع في "حي مكتظ بالسكان في القامشلي. ولم تكن الطائرة المسيرة لتخطىء في العادة وجود المدنيين في الوقت والموقع المختارين للهجوم. وبناء عليه، ربما تكون القوات المسلحة التركية قد أخفقت في اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب الخسائر العرضية في أرواح المدنيين وإصابة المدنيين والأضرار التي تلحق بالأعيان المدنية، وعلى أي حال تقليلها إلى الحد الأدنى."

ربطت اللجنة هذه الهجمة بتقريرٍ سابق، صدر في آب/أغسطس 2018، قالت فيه "ربما لم تتخذ القوات الجوية التركية، لدى القيام بضربات جوية ابتداءً من 20 كانون الثاني/يناير (2018)، جميع التدابير الاحترازية الممكنة قبل شن هجمات معينة، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني."

هذا وتشكل هجمات المسيرات امتداداً للعمليات العسكرية التي شنها الجيش التركي في مناطق سيطرة "قسد"، ذات الأغلبية السكانية الكردية سابقاً، وكانت آخرها عملية "المخلب-السيف" بتاريخ 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

نفّذت القوات المسلحة التركية في مناطق داخل الأراضي السورية والعراقية، مستهدفةً بسلسلة من الهجمات العسكرية عشرات من المواقع في الشمال السوري. وثقت "سوريون" في تقريرٍ، نشر في كانون الثاني/يناير 2023، كيف أسفر القصف التركي بواسطة طائرات حربية ومسيّرة خلال العملية عن تدمير محطات ومخازن للنفط وخروج العديد من مصادر الطاقة في شمال شرق سوريا عن الخدمة، فضلاً عن مقتل وجرح عدد من المدنيين، بينهم صحفي.

فيما سجلت "هيومان رايتس ووتش"، في تقريرها عن العملية، أن "الغارات الجوية التركية ألحقت أضراراً بالمناطق المكتظة بالسكان والبنية التحتية الحيوية في شمال وشمال شرق سوريا، وفاقمت الأزمة الإنسانية الكارثية القائمة والتي تؤثر على الأكراد، والعرب، والمجتمعات الأخرى في المنطقة."

وقال وقتها، آدم كوغل، نائب مديرة الشرق الأوسط في المنظمة، أنه ينبغي على تركيا "**أن تضمن ألا تؤدي أعمالها العسكرية إلى تفاقم الأزمات الإنسانية وأزمة النزوح في شمال شرق سوريا. يتعين على حلفاء تركيا الدوليين الضغط على حكومتها لضمان ألا تهدد حملتها الحقوق الأساسية للسوريين**".

4. القصف في مناطق سيطرة "هيئة تحرير الشام":

أدى التصعيد الروسي في شمال غرب سوريا إلى فشل اتفاقين سابقين شملا إدلب في سياق محادثات "أستانة". حيث ركزت كل من تركيا وروسيا مساعي الجولة الأولى من المحادثات، التي عقدت في كانون الثاني/يناير عام 2017، على تثبيت اتفاق "وقف اطلاق النار" اقترحتاه بتاريخ 28 كانون الأول/ديسمبر 2016، والذي شهد خروقاتٍ لا تحصى ما إن دخل حيز التنفيذ نهاية الشهر ذاته؛ وتطور إلى اتفاق "مناطق خفض التصعيد"، الذي أقرته الدولتين،

بالإضافة إلى إيران، في الجولة الرابعة من المحادثات المنعقدة بتاريخ 4 أيار/مايو 2017، وكانت إدلب أكبر المناطق الأربعة المشمولة بالاتفاق الثلاثي.

أنهت الخروقات التي ارتكبتها قوات الحكومة السورية، بدعم من الجيش الروسي، اتفاق خفض التصعيد في إدلب عام 2019، بعد أن سيطرت قوات الحكومة على مدن خان شيخون وسراقب ومعرة النعمان، لتخضع المحافظة عام 2020 إلى اتفاق موسكو بعد مواجهات بين قوات الحكومة السورية والجيش التركي.

تهدد غارات الطيران الروسي المكثفة الاتفاق الحالي، وسط تخوف من أن انهيار التهدئة سيفتح المجال أمام عملية عسكرية لقوات الحكومة السورية، وهو ما يشكل مصدر عدم استقرار كبير لسكان شمال غرب سوريا، بحسب ما رصد موقع "العربي الجديد"، حيث يتخوف سكان المنطقة من سيطرة قوات الحكومة السورية على أماكن إضافية في إدلب، وهو ما سينجم عنه موجات نزوح جديدة.

هذا وقد شهدت إدلب أحدث غارات الطيران الروسي بتاريخ 5 آب/أغسطس 2023، حيث أدى الاستهداف الذي طال مزارع وأبنية مدنية على الطريق الواصل بين مدينة إدلب وعين شيب، إلى مقتل ثلاثة مدنيين، وإصابة 6 آخرين.

الصورة رقم (1)- لقطة شاشة لفيديو، نشره الدفاع المدني، يوثق الغارة الروسية على الطريق الواصل بين مدينة إدلب وعين شيب.

هذه الغارة الثانية التي أدت إلى سقوط قتلى مدنين في إدلب، بعد الغارة على سوق الخضار بتاريخ 25 حزيران/يونيو، والتي وصفت بأنها "الأكثر دموية" في عام 2023.

4.1 الغارة الروسية على منشأة قرب سوق خضار:

تواصلت "سوريون" مع إعلامي من إدلب للوقوف على تفاصيل الغارة، والذي وصل إلى الموقع المستهدف بعد القصف بنصف ساعة، واصفاً الوضع ب"الجنوني". روى المصدر في إفادته ما يلي:

> **"في نفس اليوم، حدثت عدة ضربات على إدلب وريفها. أولاً، علمت عبر قبضة اللاسلكي أن طيراناً حربياً كان قد أقلع باتجاه إدلب، وبعدها شاهدت قصفاً لمدينة جسر الشغور نفسها ومركزها، كنت على أطرافها وتوجهت فوراً إلى مكان القصف، لأجد أن مكان القصف هو سوق مدينة جسر الشغور نفسه، والوضع كارثي ومأساوي. السوق عبارة عن أرض فارغة، أهلها الأهالي وحولوها إلى سوق، لتجميع المنتجات الغذائية لأهالي جسر الشغور. تأتي إلى السوق سيارات محملة ببضائع وتبيع أهالي جسر الشغور بضاعتهم من خضار وألبسة وكل شيء تقريباً، بالإضافة لوجود كثير من العربات والتي هي عبارة عن بسطات. وبحسب شهادة أحد الباعة، وقع الاستهداف في أكثر وقت مزدحم خلال اليوم."**

أضاف المصدر:

> **"الطيران الروسي استهدف السوق مباشرةً بصواريخ، هي صواريخ فراغية، حسب مشاهدتي وخبرتي، شظايا الصواريخ وشظايا الحجارة والضغط خلفت العديد من القتلى والجرحى. عدد لا بأس به من القتلى، ماتوا مباشرةً وتحولوا لأشلاء مبعثرة، وعلمت أن أحد المصابين عانى من بتر، وباقي الإصابات التي شاهدتها كانت عبارة عن شظايا اخترقت اعضائهم من أيادي وأرجل وبطن وظهر. أنا نفسي، استطعت أن أحصي ثلاثين جريحاً على الأقل ممن تم نقلهم إلى النقاط الطبية، كما أنني رأيت ثلاث حالات خطرة من ضربة السوق تم إدخالها للعمليات في مشفى إدلب. طبعاً، طوال فترة نقل الجرحى والمصابين لم يغادر الطيران الروسي السماء. "**

وعن الأضرار المادية، قال المصدر:

> **"سببت الصواريخ ضرراً لجميع البائعين بحسب قربهم من الضربة، حيث تضررت بعض السيارات والبضاعة بشكل شبه كلي، ما أدى إلى خسارة (مالك السيارة) لعمله وتجارته التي ينفق منها على أطفاله. بعض السيارات تضررت بدرجة أقل، ولكن من المؤكد أن كل من كان بالسوق قد تضرر بنسب متفاوتة. الكثير من السيارات كانت محروقة ومدمرة، هذا عدا عن ما تضرر منها. ليس لدي أرقام محددة عن عدد السيارات التي وقفت في السوق، ولكن لم يكن العدد أقل من خمسين."**

أضاف المصدر أن القصف على سوق الخضار، تلا استهدف الطيران الحربي لأطراف مدينة أدلب، وبعدها قصف على أطراف مدينة أريحا:

> **" بحسب ما أخبرني به أحد أعضاء الخوذ البيضاء، فإن الاستهداف في جسر الشغور كان مزدوجاً، أي أن الطيران الروسي استهدف المنطقة مرتين؛ إحدى الضربات استهدفت المدرسة الصناعية في جسر الشغور، مما أدى لتهدم قسم كامل فيها، وحسب ما رأيت، (المدرسة) عبارة عن ثلاثة أقسام. لم يوجد أحد ضمن المدرسة (وقت الضربة)، ولكن لو وجد طلاب ومدرسين أو حتى نازحين يسكنونها، لكانت حدثت مجزرة أكبر من المؤكد. المدرسة أصبحت خارج الخدمة بسبب تهدم قسم من ثلاثة أقسام منها، وتضرر القسمين**

الباقيين من أثر الضغط والشظايا. القصف الذي استهدف المدرسة سبب شظايا من حجارة على السوق أيضاً، لأن السوق ملاصق لجدار المدرسة. وبسبب (هذا الموقع) بإمكانك أن تتخيل الوضع."

تتقاطع شهادة المصدر مع تحليلٍ أجراه خبير التحقق الرقمي في "سوريون" للمواد البصرية التي نشرتها عدد من المصادر المفتوحة عقب الغارة على سوق الخضار، حيث أكد التحليل ضلوع الطيران الروسي بالقصف يومها، واستهدافه للمدرسة المذكورة.

كما يكشف التحليل عن أن الطيران الحربي الروسي أقدم على قصف منشأة على خلفية مزاعم "استخدامها لأغراض عسكرية من قبل هيئة تحرير الشام"، دون مراعاة للتجمع المدني الكبير والنشط بقربها أو حتى أخذ التدابير اللازمة لتجنيبه الضرر أو حتى التخفيف من أثره، وهو ما أسفر عن مقتل 9 مدنيين.

وبحسب التحليل، استهدفت الغارة الجوية مبنى مدرسة مهنية سابق، يقع على بعد حوالي 2 كم جنوب شرق جسر الشغور (إحداثيات الموقع المستهدف: 35.798827, 36.333741). تزامنت الضربة، مع سوقٍ للخضار أقيم على بعد 20-30 متراً جنوب شرق بناء المدرسة المستهدفة.

حددت جميع المصادر المحلية روسيا باعتبارها الطرف المسؤول عن الغارة، وتم الإبلاغ عن وجود طائرة روسية في المنطقة لحظة الاستهداف (10:08 بالتوقيت المحلي).

الصورة رقم (2)- لقطة شاشة للإبلاغ الذي رصد وجود طائرة روسية لحظة الاستهداف في جسر الشغور.

بعد عدة أيام، نشر حساب موالٍ للنظام/روسيا في "تويتر"، لقطاتٍ لطائرة بدون طيار للهجوم، زعم فيها أن المبنى المستهدف كان مستودع ذخيرة لـ"هيئة تحرير الشام". تُظهر اللقطات الجوية للغارة انفجاراً ثانوياً، ولكن تبقى ادعاءات الحساب غير مثبتة (صور: 3-4-5). أدت الغارة إلى دمار جزء كبير من المبنى المستهدف (صور: 6-7-8).

كما تُظهِر اللقطات سوق الخضار جنوب شرق المبنى، حيث يمكن رؤية العديد من المركبات المدنية نفسها في كل من اللقطات الجوية (صور: 9-10)، والصور التي تم التقاطها لمكان الاستهداف بعد الهجوم.

Image © 2023 Maxar Technologies
Google Earth
Imagery Date: 9/24/2021

@JHArnous
194

الصور رقم (3 و 4 و 5) - ربط صورة الأقمار الاصطناعية للموقع المستهدف، مع لقطات الطائرة من دون طيار، ولقطات نشرتها مواقع محلية.

الصور رقم (6 و 7 و 8)- ربط صورة الأقمار الاصطناعية للموقع المستهدف، مع لقطات حية نشرتها مصادر محلية.

HYUNDAI

الصور رقم (9 و 10)- ربط صورة حية للسوق نشرتها مصادر محلية، مع لقطات الطائرة من دون طيار.

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

من نحن؟

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة (STJ) منظمة غير حكومية وغير ربحية، تعمل على رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا. تمّ تأسيس المنظمة عام 2015، ومقرّها فرنسا منذ عام 2019.

"سوريون" منظمة حقوقية سورية، مستقلة و غير منحازة تعمل في جميع أنحاء سوريا. تقوم شبكتنا من الباحثين/ات الميدانيين/ات برصد انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث على الأرض في سوريا والإبلاغ عنها عبر جمع الأدلّة، بينما يقوم فريقنا الدولي من خبراء/ات حقوق الإنسان والمحامين/ات والصحفيين/ات بحفظ الأدلة، فحص الأنماط التي تتخذها الانتهاكات، وتحليل ما ينجم عن هذه الانتهاكات من خرق للقانون السوري المحلّي والقوانين الدولية.

نحن ملتزمون بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع أطراف النزاع السوري، وإيصال أصوات ضحايا الانتهاكات من السوريين، بغض النظر عن العرق، الدين، الانتماء السياسي، الطبقة الاجتماعية، و/أو الجنس. يقوم التزامنا برصد الانتهاكات على فكرة أن التوثيق المهني لحقوق الإنسان الذي يلبي المعايير الدولية هو الخطوة الأولى لكشف الحقيقة وتحقيق العدالة في سوريا.

WWW.STJ-SY.ORG

STJ_SYRIA_ENG

EDITOR@STJ-SY.ORG